

الحضور واجب كإجراء ذلك الأزيد وسببها وهي
 محصورة منقطع ولا يخرج حالاً من المضاف له خلواً
 للفاصل إلا إذا تضمن المضاف عملاً أي العمل في الحال
 كقوله تعالى مرجعكم جميعاً وكان المضاف جزء مال
 مثلاً أيضاً لقوله نعم ونزعنا ما في صدورهم من شك
 أخذتاً أو مثل جزءه فلا تخيفاً كقوله نعم ونزعنا ما في صدورهم
 ثم أوجبنا البك ان أفع ملأنا أرواحهم حنينا والصور
 الأخرى فان قالوا ويحيان له يسبق المضم الذي هو احد
 انتهى قلت قد نقلتها المصنف في فتاوى عن الاخفش
 وقد تبعه عليها جماعة والحال ان ينصب بفعل
 مرفوعاً أو مفعولاً مشبهاً للمرفوع في حاله كقولهم
 قد يمد على ناصبه ما له يعارضه معارض من كون
 عاملاً صلاً لا الوحون مصدرى أو مفعولاً بكم
 كسماً القسم والامثلة أو كونها معاً أو مفعولاً
 حل ومحلها فبذلك ان كان ناصباً غير فعل
 كاسم الفعل والمصدر أو دخل غير مرفوع كفعل
 التعجب أو صفة كذلك كالفعل التثنية في بعض
 احواله لم يخرج يمد به عليه ضابطة جميع العوارض
 اللفظية في حال الحال إلا كان واخيراً وعسى
 على الأفعال وعامل ضمن معنى الفعل لا حرفه
 مخرج

مؤخر المن يعول لضعفه لذلك وليت وكان في
 أو الظرف للتصغير مع الاستقار وندر
 عند تاقسط الحال بين صاحبه وعامله اذا كان
 ظرفاً أو مجروراً بخبر به واجازة الاخفش بكثرة
 نحو سعد مسناً في شعر ونحو بعضهم هذه الصورة كما
 منع تقديمها عليهما بالاجماع وتقدم الحال على عامله
 اذا كان فعل مفعول به كونه في حاله على كون في حال
 نحو زيد مرفوعاً مفعولاً من عمره معاً فانه هذا بلا طيب
 من شرطها مستطابان يمدن اي تضعف في الحال فيلجج
 ذاته في المرفوع فاعلم كالمخبر به كان الجمع في المعنى
 واحداً كاشتهر المرفوعان حملوا على مضاف له يمكن
 كإجراء زيد عالماً تامين وغيره مرفوعاً نحو لفتت زيداً
 أو مصدره المرفوع ان ظهر المعنى رد كل حال الوصل
 يليق به والاحوال الاقل للمضاف والمضاف له قد
 وعامل الحال وكذا صاحبها ايها قد الكذا في محله
 تحت في الأرض مفسداً وارسلناك للناس رسلاً
 لأن من في الأرض كلهم جميعاً وان لولاه حال الجملة
 مفعولاً من اسمين معرفتين جامدين اي بيان
 يقين أو تحقير أو تعظيم أو نحو ذلك ففرض عاملها نحو
 انابن داره معروف بها النسبى اي احفده وفيل